



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1990/80
23 February 1990
ARABIC
Original : FRENCH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في
أي جزء من العالم مع اهارة خامة إلى البلدان
والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان
والأقاليم التابعة

رسالة مورخة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ ووجهة إلى
رئيسة لجنة حقوق الإنسان من القائم ب أعمال البعثة
الدائمة لجمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية لدى
مكتب الأمم المتحدة بجنيف

١ - أتشرف بأن أوافيكم رفق هذا بالمقابلة التي أجرتها مع وزير الداخلية في
جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية محرر محيفة "زييري إي . بوبوليت" ، ونشرتها
هذه المحيفة في عددها الصادر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠ بعنوان "الحقيقة بشأن
السجون في ألبانيا" .

٢ - أكون ممتنا لو تفضلتم بالترتيب لطبعتها كوثيقة رسمية من وثائق لجنة حقوق
الإنسان ، في إطار البند ١٢ من جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين .

القائم بـالاعمال
(التوقيع) الغريب بابوكيو

مرفق
الحقيقة بشأن السجناء في ألبانيا

مقابلة مع وزير الداخلية سيمون ستيفاني أجرتها محرر جريدة "زيري إي . بوبوليست"
ونشرت في عددها الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٠
سؤال: تقوم بعض وكالات الانباء الأجنبية من حين لحين ، تحدوها نوايا سيئة ،
بنشر اخبار مفادها أن هناك في سجون بلدنا آلاف السجناء . فيشار أحيانا الى
٤٠ ٠٠٠ سجين وأحيانا أخرى الى ٣٠ ٠٠٠ بل و٤٠ ٠٠٠ سجين . ما هو وجه الحقيقة ، أيها الرفيق
الوزير ، في هذه المسألة؟

الجواب: ليست هذه هي المرة الأولى التي سمعت أو تسعى فيها عمدا أوساط معينة
إلى اعطاء صورة مشوهة عن الحالة في ألبانيا مستخدمة في ذلك ما تملكه من وسائل
الدعائية . وتندرج في هذا الاطار الافتراطات القائلة بأن هناك عددا كبيرا من السجناء
في بلدنا . إلا أن الواقع يختلف عن ذلك كل الاختلاف . فعدد السجناء في جمهورية
ألبانيا الاشتراكية الشعبية حاليًا يبلغ ٣٨٥٠ سجينًا محكوما عليهم لاقترافهم جرائم
متنوعة عادية وسياسية ، هم بصفة تمضية عقوباتهم في السجون ومراكز إعادة التأهيل .
من بين هؤلاء الأشخاص هناك آس٨٣ شخصا فحسب أدينوا بسبب قيامهم بنشاط يستهدف تلبي نظام
الحكم الشعبي بواسطة العنف . ولا أحد منهم أدين بسبب انشطته ومعتقداته الدينية على
نحو ما يتم به بلدنا في كثير من الأحيان .

وأود أن أؤكد أن حالات الحكم بالاعدام بسبب جرائم خطيرة ينبع عليها التشريع
الجنائي كانت قليلة جدا . فمثلا صدرت طيلة العقد ١٩٨٠ - ١٩٩٠ أربعة أحكام بالاعدام
بسبب جرائم سياسية . أما فيما يتعلق بالجرائم العادية التي تشكل خطاً خطراً كبيرا على
المجتمع فقد صدرت من ثلاثة إلى أربعة أحكام بالاعدام كل سنة .

سؤال: تزعم الدعاية الأجنبية كذلك أن في ألبانيا آلافا من المسجونين
المنتسبين إلى الأقلية اليونانية . هل يمكنكم أن تقولوا لنا ، أيها الرفيق الوزير ،
كم يوجد حاليا من أفراد الأقليات الذين هم بصفة تمضية عقوبة بالسجن؟

الجواب: لا بد لي من أن أؤكد ، بادئ ذي بدء ، أن الدعاية المناوئة لألبانيا
تعتمد ، فيما يتعلق بهذه النقطة أيضًا ، إلى اطلاق العنوان لخيالها . فالاقليات ، في
بلدنا ، تتمتع بكل الحقوق التي يضمنها لها الدستور . فأفرادها مواطنون كاملاً و
الحقوق أمام القانون شأنهم شأن سائر المواطنين الألبانيين ولا يوجد أي تمييز ضدهم
بأي حال من الأحوال . والآن أجيب عن سؤالكم: إن عدد أفراد الأقليات الذين يمضون
حالياً عقوبة في السجن يبلغ ٣٥ شخصا وليس فيهم من هو محكوم عليه بسبب جنح سياسية
خطيرة .

سؤال: ثمة افتراء آخر وهو ذاك المتعلق بسوء المعاملة التي يلقاها السجناء في الأماكن التي يمضون فيها عقوباتهم . هل يمكنكم أفادتنا بشيء في هذا الموضوع؟

الجواب: إن الأحكام الجنائية التي تصدر في Albania تتميز بطابعها التربوي . وهي ذات طابع إنساني بارز . ولتحقيق هذا الفرق ينبع القانون بوضوح على معايير وقواعد تضمن للسجناء امكانيات حقيقة لاعادة تأهيلهم ولكي يصبحوا عناصر تغييد المجتمع . فضلا عن ذلك وفي الوقت الذي يمضي فيه السجناء عقوبتهم يرثون لهم بزيارة آهاليهم اذا ما أصابت هؤلاء مصيبة ، ويتم التخفيف في مدة العقوبة بالنسبة لأولئك الذين ينجذبون المهام المنوطة بهم أثناء عملهم . ويتم الإفراج قبل انتهاء مدة العقوبة بقرار من رئاسة الجمعية الشعبية عن السجناء الذين يعملون بجد ويتخلّون بسلوك حسن . هذا فضلا عن العفو العام الذي يمنع من حين لآخر .

ثم إن الجو السياسي النقي السائد في بلدنا والاستقرار الاقتصادي يجعلان اجرام الأحداث في تنافر دائم .
